الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/45/221
S/21254
18 April 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

جمعية عامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
APR 30 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البنود ٩٣ و ١٠٣ و ١٠٩ و ١١٣ من القائمة الاولية*
التنفيذ الفعال لصكوك الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان ، والأداء الفعال للهيئات المنشأة بموجب هذه الصكوك
منع الجريمة والقضاء الجنائي
القضاء على جميع أشكال التعصب الديني
زيادة فعالية مبدأ اجراء انتخابات دورية ونزيهة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ألفت انتباهكم الى المقتطف المرفق من "التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الانسان لعام ١٩٨٩" ، التي نشرتها وزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، وهي تحتوي على معلومات بشأن الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان في لاوس . وقد وُضعتْ خطوطا تحت الفقرات المتصلة بالموضوع بصفة خاصة (انظر المرفق) .

---

* A/45/50 .

ونظرا لأهمية هذه المعلومات ، أتشرف بأن أطلب اصدار هذه الرسالة والمقتطف المرفق بها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ٩٢ و ١٠٣ و ١٠٩ و ١١٣ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) جوهانان بين
السفير
الممثل الدائم بالنيابة

مرفق*

مطبوعات اللجنة المشتركة

الكونغرس الاول بعد المائة
الدورة ٢

# التقارير القطرية عن ممارسة حقوق الإنسان لعام ١٩٨٩

تقرير

مقدم إلى

لجنة الشؤون الخارجية

مجلس النواب

و

لجنة العلاقات الخارجية

مجلس شيوخ الولايات المتحدة

من

وزارة الخارجية

عملا بالبندين ١١٦ (د) و ٥٠٢ باء (ب) من قانون المساعدة الخارجية لسنة ١٩٦١ ، بصيغته المعدلة
شباط/فبراير ١٩٩٠

طبع لكي تستخدمه لجنة الشؤون الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية التابعتين لمجلس النواب ومجلس الشيوخ على التوالي

---

مكتب مطبوعات حكومة الولايات المتحدة
واشنطن : ١٩٩٠

---

* أضاف الخطوط تحت العبارات القائم بالاعمال بالنيابة لبعثة اسرائيل الدائمة لدى الامم المتحدة .

لاوس

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دولة شيوعية ذات حزب واحد . والحزب لاو الثوري الشعبي هو مصدر جميع السلطات السياسية في البلد ، وتفرض قيادة الحزب قيودا تعسفية واسعة على السكان الذين يبلغ عددهم زهاء ٣,٩ مليون نسمة .

وقد وصل الحزب إلى السلطة عام ١٩٧٥ ، بعد حرب أهلية دامت فترة طويلة ، تلقى أثناءها دعما قويا من فييت نام الشمالية . وتواصل فييت نام ممارسة نفوذ كبير على لاو ، أصبحت تنظمه معاهدة للصداقة والتعاون مدتها ٢٥ سنة ووقعت عام ١٩٧٧ . على أن عدد القوات والمستشارين الفييتناميين في لاو ، انخفض منذ أواخر عام ١٩٨٧ . فقد انخفض بدرجة كبيرة مجموع القوات البالغ عددها ما بين ٠٠٠ ٤٠ إلى ٠٠٠ ٥٠ جندي والتي كانت ترابط أصلا في لاو بموجب أحكام المعاهدة . وهناك تقارير تفيد بأنه قد تم سحب جميع القوات المقاتلة الفييتنامية ومعظم المستشارين العسكريين . وقد عملت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في السنتين الأخيرتين على تحسين العلاقات مع الغرب ، وجذب المزيد من المساعدة الغربية . ويمارس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أيضا نفوذا قويا في لاو ؛ فهو أكبر المساهمين في المساعدة الاقتصادية والعسكرية . وقد بدأت لاو في تقبل المفاهيم السوفياتية بشأن إعادة البناء (البريسترويكا) ، ولو أنها ، تسعى إلى وضع صيغة لنفسها ، تتلاءم مع ظروفها البالغة التخلف .

وليس لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، التي قامت منذ ١٤ سنة ، أي دستور ، كما أنها لم تنشر أي مدونة قانونية . على أنه تم إجراء انتخابات في آذار/مارس ، لانتخاب جمعية وطنية ، تقوم بصياغة الدستور . وقد وافق الحزب على جميع المرشحين لهذه الانتخابات ، ولو أن عددا من المرشحين الفائزين لم يكونوا أعضاء في الحزب . ولا يتوقع أن يكون هناك دستور قبل منتصف عام ١٩٩٠ ، في أقرب تقدير .

ولاو هي واحدة من أفقر بلدان العالم . وقد أدت السياسات الحكومية القاسية ، وخاصة في سنواتها الخمس الأولى ، وما اقترن بها من ظروف اقتصادية صعبة بصفة عامة ، الى نزوح نحو ٠٠٠ ٣٥٠ من أبناء لاو إلى المنفى . ومن بين أولئك اللاجئين معظم النخبة المتعلمة . وقد عجلت لاو الجهود التي تبذلها في ميدان الاصلاح الاقتصادي في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . وترمي هذه الاصلاحات إلى حفز الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين كفاءة الشركات الحكومية . وفتحت لاو أبواب اقتصادها لرجال الأعمال التايلنديين

والغربيين . ومع أن الاقتصاد يتحسن نتيجة لهذه الاصلاحات ، ولقدرة كثير من المواطنين على المشاركة في القطاع الخاص الناشئ أو القطاع الحكومي/الخاص المختلط ، فما زال متوسط مستوى المعيشة منخفضا للغاية .

ومع أنه من الصعب على المراقب الخارجي الحكم بدقة ، فيبدو أن حالة حقوق الإنسان تحسنت في عام ١٩٨٩ . فقد زادت حرية التنقل داخل البلد والسفر إلى الخارج ، كما يبدو أن أدوات سيطرة الدولة ، وبصفة رئيسية الشرطة والعناصر الاخرى في وزارة الداخلية أصبحت أقل ظهورا للعيان ، وربما أقل ممارسة للقهر . ومع ذلك فلا تزال توجد قيود شديدة على حرية التعبير والصحافة وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات . وقد أغلقت معظم معسكرات إعادة التربية ، كما أُطلق سراح معظم السجناء . وهناك عدد غير معلوم من نزلاء السجون ، لكنه يبلغ ٣٤ شخصا على الاقل ، يقضون السنة الرابعة عشرة من مدة سجنهم ، دون محاكمة قضائية أو مراجعة قانونية من أجل اطلاق سراحهم . ويبدو أن كثيرا من سجناء المعسكرات السابقين ، تمكنوا من الحصول على عمل ؛ وبعضهم يشغل الآن وظائف فنية لها مسؤوليتها ، سواء لدى حكومة لاو ، أو لدى المنظمات الدولية الموجودة في فيينتيان ، على أن بعضهم مدرج فيما يبدو في القوائم السوداء ، ولا يمكنهم الحصول إلا على وظائف دنيا . ويبدو أن أولئك أشخاص يمكنهم الحصول على جوازات سفر وتأشيرات بذات القدر من الحرية الذي يتمتع به أي شخص آخر من مواطني لاو ، وتمكنوا من السفر الى الخارج ، ولو أن بعضهم لم يعد .

احترام حقوق الانسان

الفرع ١ - احترام سلامة الشخص ، بما في ذلك أن يكون في منجى من :

أ - عمليات القتل السياسي وغيرها من عمليات القتل دون محاكمة

هناك تقارير متفرقة عن حوادث لإطلاق النار تشترك فيها جماعات منظمة تخرج من لاو أو تدخلها بصورة غير قانونية . وهناك تقرير بأن جماعة واحدة على الاقل من قبيلة همونغ كانت في طريقها من لاو إلى تايلند ، وقد ردت قوات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تلك الجماعة على أعقابها ، وأحدثت بأفرادها إصابات . وبالإضافة إلى هذا ، ادعت الحكومة في آب/أغسطس أنها اعترضت وقتلت أو أسرت في جنوب لاو ، ما يربو على ٦٠ فييتناميا مسلحا معادين لحكومة هانوي ، كانوا يعتزمون الدخول مرة أخرى إلى فييت نام . وترد من آن لآخر تقارير عن قيام الدوريات الحكومية بإطلاق النار على أشخاص يخرجون من لاو أو يدخلون إليها بصورة غير قانونية ، مما يؤدي إلى مصرعهم . وفي الحالات التي تؤكد الحكومة فيها مثل تلك الحوادث ، تدعي عامة أن أولئك الأشخاص

كانوا مهربين أو أعضاء في المقاومة . ويقتل سنويا عدد غير معلوم من الاشخاص وإن يكن ضئيلا في العمليات العسكرية ضد قوات المقاومة . ويبدو أن كثيرا من المتمردين ، هم من قوات جيش لاو الملكي السابقين ، ومن رجال قبيلة هومنغ . وتفيد الانباء بأن كلا الجانبين ، يستخدم أساليب وحشية ، بينما تحاول القوات المناهضة للحكومة ، اغتيال الموظفين العسكريين أو المدنيين التابعين للحكومة ، أو الإيقاع بهم في كمائن . وهناك أيضا تقارير متكررة عن هجمات تشنها جماعات العصابات ، في مناطق معزولة أو داخلية على المركبات التي تُقِل المسؤولين الحكوميين ، وكذلك على الحافلات المدنية . وتدعو السياسة الرسمية إلى إعدام قادة المقاومة ، بيد أنه لم ترد أنباء عن حالات إعدام من هذا القبيل في عام ١٩٨٩ .

ب - حالات الاختفاء

لم ترد أنباء عن حالات الاختفاء في عام ١٩٨٩ .

ج - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

لا يزال عدد صغير نسبيا من سجناء "إعادة التربية" محتجزين في ظروف قاسية ، بيد أنه لا تتوفر تفاصيل حديثة عن ذلك . ويبدو أن الشرطة لا تستخدم التعذيب أو الإهانة أو المعاملة القاسية أثناء الاعتقال أو الاحتجاز ، وإن كانت ظروف السجن قاسية .

د - الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز أو النفي

تواصل الحكومة الإبقاء على معسكرات إعادة التربية ، أو "معسكرات الحلقات الدراسية" ، ويسجن فيها الاشخاص الذين كانوا يعملون لدى حكومة لاو الملكية ، أو الذين يضايقون الحكومة الحالية . ومن الصعب إجراء حتى تقديرات تقريبية لنزلاء تلك المعسكرات ، بيد أن عددهم يتراوح بين ٣٤ على الاقل من المحتجزين السياسيين المتبقين من العدد الاصلي لموظفي حكومة لاو ، إلى ما يربو على ٠٠٠ ١ شخص . ويشمل الرقم الاكبر ، كما يُدّعى ، الاشخاص الاصليين الـ ٣٤ ، إلى جانب كثيرين ممن كانوا مسجونين في أواخر السبعينات وفي الثمانينات . وواصل موظفو الحكومة الإدعاء ، كما كان دأبهم من قبل ، بأن جميع الجنود والموظفين تقريبا الذين أُرسلوا إلى المعسكرات في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، قد أطلق سراحهم ، ولم يبق سوى عدد قليل جدا

منهم . ولا يمكن التحقق من دقة هذا البيان . ووردت أنباء عن إطلاق سراح جماعات يبلغ عدد كل منها ٣٠٠ شخص في عام ١٩٨٨ . كما كانت هناك تقارير عن عملية إطلاق سراح إضافية وكبيرة لمسجوني المعسكرات في عام ١٩٨٩ ، بيد أنه لا تتوفر أرقام أكيدة في هذا الشأن . ومنذ عام ١٩٧٩ ، تفيد التقارير بتحسّن الظروف في المعسكرات المتبقية . كما تفيد الانباء بإغلاق أغلبية المعسكرات . وتدعي الحكومة أنه قد تم إغلاق جميع معسكرات إعادة التربية . على أنه لم يمكن التحقق من هذا الادعاء .

ويعيش بقية المحتجزين حاليا وكأنهم في منفى داخلي في مناطق معزولة بالمقاطعات ، في ظل قيود شديدة على حرية تنقلهم . وتفيد التقارير بأن كثيرا منهم كُلفوا بالعمل في المزارع الجماعية أو وحدات التشييد داخل معسكراتهم السابقة . وبعضهم تحت الاختبار ، أو لا يمكنه الحصول على وثائق السفر اللازمة . أما الآخرون الذين فقدوا ممتلكاتهم وأسرهم فتفيد التقارير بأنهم بقوا في مناطق قريبة من المعسكرات ليبدأوا حياة جديدة .

وَيُرسلُ المتهمون بعدائهم لنظام الحكم ، أو من لديهم ما تطلق عليه الحكومة "'عادات غير مستصوبة اجتماعيا'' ، مثل البغاء وإساءة استعمال المخدرات والتعطل ، و''الفكر الخاطئ'' ، إلى مراكز "إعادة التأهيل" ، ودون محاكمة في العادة . وقد سمح لمعظم هؤلاء الاشخاص بالعودة إلى مساكنهم ، بعد فترات تراوحت بين بضعة شهور وعدة سنوات من العمل الشاق ، والتلقين السياسي ، والاعتراف بالذنب .

وفيما يتعلق بالسخرة أو العمل الاجباري ، انظر الفرع ٦ - ج .

هـ - الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

سنت الجمعية الشعبية العليا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، قانونا جنائيا وقوانين منشئة لجهاز قضائي ، ولو أن تلك القوانين لم تدخل حيز النفاذ أو تنشر حتى نهاية السنة . ولا تعرف ما هي تلك التفسيرات التي قد تدخلها هذه القوانين في الإجراءات القانونية في لاو . وليست المحاكم مستقلة في الوقت الراهن ، كما أن الإجراءات القانونية الواجبة غير مكفولة . وكانت الحكومة قبل إقرار القانون الجنائي مؤخرا ، قد وضعت قواعد وأنظمة مؤقتة لاعتقال ومحاكمة المتهمين بجرائم محددة ، بما في ذلك المقاومة المسلحة للحكومة . وبالرغم من أن تلك الانظمة تسمح للمتهم بالإدلاء ببيان يعرض فيه القضية من وجهة نظره ، فإنها لا توفر له فرصة حقيقية

للدفاع عن نفسه كما لا تسمح بالكفالة أو حرية اختيار محام . وعوضا عن ذلك ، أصدرت الحكومة تعليمات بشأن طريقة التحقيق مع مرتكب الجرم ، ومقاضاته ، ومعاقبته . وتطبق هذه التعليمات حسب الأهواء ، وبطريقة غير متساوقة . فيمكن اعتقال الأشخاص ، بسبب اتهامات لا سند لها ودون ابلاغهم بالتهم المنسوبة إليهم ، أو هوية من يتهمونهم . وكثيرا ما تستغرق التحقيقات وقتا طويلا ما لم يُبدِّ أعضاء الأسرة والأصدقاء اهتماما قويا بالقضية . ويستطيع موظفو الحكومة وأسرهم ، التأثير في الأحكام بسهولة . وثمة شكل من أشكال الاستئناف ، ولو أن القضايا السياسية المهمة التي تعرض على "محاكم الشعب" ، تخلو من إجراءات الاستئناف . ويجب أن يُقرّ مجلس الوزراء أحكام الإعدام . وتدعو الأنظمة إلى إصدار الأحكام علنا . إلا أن هذا يرقى عامة إلى النطق بالحكم علنا ولا إلى محاكمة علنية حقيقية .

و - التدخل التعسفي في الحياة الخاصة أو الأسرة أو المنزل أو المراسلات

يبدو أن هناك بعض التخفيف في المراقبة التي تمارسها الدولة عن طريق الشرطة وعناصر الأمن . ويفيد مراقبون حسنو الاطلاع أنهم يلاحظون انخفاض عدد الدلائل الواضحة على رصد المواطنين ومراقبتهم . بيد أن الاذن بالتفتيش والمصادرة لا يزال يصدر من مكاتب الأمن نفسها بدلا من السلطة القضائية ، ولا توفر الأنظمة الحكومية ، التي لا تُتبع دائما ، سوى القليل من الحماية . ويُفتح البريد الدولي والمحلي بشكل انتقائي . ويُشتبه خاصة في البريد الوارد من الصين ومن البلدان غير الشيوعية . ويجري غالبا التنصت على المكالمات الهاتفية . ولا يمكن بيع الأراضي التي يملكها الخاصة ولكن يمكن وراثتها . ولا يمكن أن يحصل على الإرث الأقارب الذين غادروا البلد كلاجئين أو حصلوا على جنسيات أخرى .

ولا تزال الحكومة تحاول رصد بعض جوانب الحياة الأسرية والمهنية عن طريق نظام من المخبرين في الأحياء وأماكن العمل .

الفرع ٣ - احترام الحريات المدنية ، وتشمل :

أ - حرية التعبير والصحافة

لا يسمح بالاعراب علنا عن معارضة الحزب أو الدولة ، ويُسجن المشتركون في مثل هذا النشاط . والصحف والاذاعة الرسمية أدوات في يد الحكومة ، ولا تعكس سوى آرائها . ولا يجوز للمواطنين العاديين استيراد المجلات أو الكتب الأجنبية ؛ والرقابة صارمة .

ولا تقوم الحكومة بأية محاولة لمنع المواطنين من الاستماع الى إذاعات أجنبية ، مثل صوت أمريكا ، أو من إقامة هوائيات لاستقبال التلفزة التايلندية .

ولا توجد حرية أكاديمية .

ب - حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

تراقب الحكومة جميع الاجتماعات وتنظمها باستثناء الاجتماعات المتعلقة بالاحداث الدينية والرياضية والطائفية . ولا يحق للأشخاص تشجيع أنشطة لا يرعاها النظام أو الاحتجاج على سياسات الحكومة . ويخول رسميا لجميع الجمعيات - مثل الجمعيات الشبابية والنسائية والعمالية و "المنظمات السلمية" - ممارسة المراقبة الحكومية ونشر السياسة الحكومية . وينظم حزب لاو الثوري الشعبي جميع الفئات المهنية ، ويأتي زعماؤها عادة من صفوف الحزب . ويُسمح بإنشاء جمعيات لاقامة علاقات مع جمعيات ذات اتجاه مماثل ومقبولة سياسيا ، في بلدان أخرى ، لاسيما في البلدان الشيوعية . ولا يمكن لمواطني لاو العاديين الالتقاء بالأجانب سوى في حالات استثنائية ، تكون عادة في إطار عملهم . ومع ذلك فان الاتصال بالأجانب في تزايد .

وللاطلاع على مناقشة لحرية التجمع بالنسبة للنقابات العمالية ، انظر الفرع ٦ - أ .

ج - الحرية الدينية

جميع مواطني لاو تقريبا بوذيون أو ، في حالة معظم فئات المرتفعات ، يدينون بعبادة الروح . وتعترف الحكومة في البيانات الرسمية بحق ممارسة العقيدة الدينية ممارسة حرة ، وبالاسهامات التي يمكن أن يقدمها الدين في تنمية البلد .

بيد أن العديد من مواطني لاو يعتقدون أن الحكومة تبذل جهدا طويل الأجل لتقويض الدين لأنها تعتبر الابقاء على المعابد وأنشطة النسّاك عملا غير منتج ، ولأنها تعترض على وجود جماعات نشطة ذات معتقدات مستقلة . ويشمل هذا الجهد المراقبة الدقيقة لتعليم النسّاك الشبان وإرغام رجال الدين البوذيين على نشر بعض عناصر النظرية الماركسية - اللينينية . وبالاضافة الى ذلك ، تستحوذ الحكومة منذ عام ١٩٧٥ وبشكل دوري على أماكن العبادة البوذية والمسيحية لاستعمالها كمدارس ومكاتب ومراكز للمطافئ والشرطة ومراكز للتلقين السياسي ، ومخازن . ومع ذلك فقد خففت الحكومة من موقفها من

البوذية ، منذ المؤتمر الثالث للحزب في عام ١٩٨٣ . وفي حين أنها لم تسهم حتى الآن حسبما هو معلوم ، في ترميم المعابد والمؤسسات الدينية ، فانها لم تعارض جهود المتدينين للقيام بذلك ، وتبدو بشكل واضح الآن عمليات الترميم وإقامة المباني الجديدة .

ولا يزال النسّاك الفئة الاجتماعية الوحيدة التي يُعترف لها بحق مخاطبتها بعبارات خاصة من الإجلال ، وهي عبارات لا يزال حتى كبار أعضاء الحكومة والحزب يستعملونها . ويتبوأ رجال الدين البوذيون مكانا بارزا بين المدعوين للاحتفالات الهامة التي تقيمها الدولة والحزب . ويُسمح بتنظيم الأعياد الدينية دون عوائق . ولا تعارض الحكومة العرف الذي دُرج في لاو عليه بأن يلتحق الشباب بسلك الرهبنة لمدة قصيرة .

ويمكن إقامة صلات مع المنتمين الى ذات الدين ومع الجمعيات الدينية في بلدان أخرى ، عادة مع البلدان الشيوعية ، بشرط أن توافق الحكومة على ذلك . وقد قُطعت معظم الصلات التقليدية بالمذاهب الدينية التايلندية . ولا يُمنع رسميا دخول المبشرين الى لاو للتبشير ، ولكن لا يُؤذن لهم بذلك في معظم الحالات . ورغم موقف الحكومة العام ، لا يزال العديد من كبار مسؤولي الحزب يشتركون في الاحتفالات الدينية .

ويُسمح لأتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية وللبروتستانتيين بالعبادة ، ولكن تُراقب أنشطة كنائسهم عن كثب . وقام موظفون تابعون للفاتيكان في عام ١٩٨٧ بزيارة للقاء أسقف فيانتيان ، وموظفي الكنائس المحلية ومسؤولين حكوميين . ولا يزال حضور الطقوس المسيحية يتطلب التستر ، وإن كان ذلك قد أصبح أقل في عام ١٩٨٩ عما كان عليه الأمر في عام ١٩٨٨ . وتحاول الحكومة عن طريق وسائط الاعلام وغيرها من السبل إقناع أقليات المرتفعات بالتخلي عن معتقدات عبادة الروح "البالية" التي يدينون بها .

د - حرية التنقل داخل البلد ، والسفر الى الخارج ، والهجرة ، والعودة الى الوطن

يجب أن يحصل المواطنون على إذن من السلطات ليسافروا داخليا . ويجب على المقيمين غير اللاويين في فيانتيان الحصول على إذن للسفر خارج المدينة . وأصبح الحصول على الاذن الآن أيسر بكثير مما كان عليه من قبل ، ولكن ذلك الاذن لا يُعطى آليا بالضرورة . وذكر موظفون حكوميون مخاطر أن تحدث "أعمال شغب" من جانب "عناصر رجعية" كسبب لفرض القيود .

ويُسمح بشكل متزايد بالسفر الى الخارج للموظفين والطلبة وغيرهم ممن لهم أسر في الخارج أو قدرة على الحصول على العملة الاجنبية . ولا يزال معظم الطلبة يدرسون في البلدان الشيوعية ، ولكن عدد الطلبة الذين يذهبون الى الغرب لتلقي التعليم العالي ، تزايد كثيرا وإن كان لا يزال ضئيلا . وأصبح الحصول على جوازات السفر وتاشيرات الخروج أيسر بكثير من ذي قبل . وازداد عدد المسافرين ، القلائل نسبيا ، الى الغرب والى الولايات المتحدة زيادة سريعة . ويمكن لمن لهم أعمال تجارية في تايلند الحصول على تصاريح لعبور الحدود . وازداد عدد التصاريح في عام ١٩٨٩ ، بما ينسجم مع فتح مراكز اضافية للتجارة الحدودية والتخفيض في عدد الاصناف التي تقيد الحكومة التايلندية تجارتها مع لاو . بيد أن التصاريح لا تُمنح آليا ويمكن رفض منحها رفضا تعسفيا .

ولا يُؤذن إلا نادرا بالهجرة القانونية لمن هم من أصل لاوي . وتجنبا للهجرة ، يجب في كثير من الاحيان على من يسمح لهم بالسفر أن يتركوا أسرهم وراءهم كضمان لعودتهم . ومنذ عام ١٩٧٥ ، سجل ٠٠٠ ٣٤٣ مواطن لاوي أنفسهم كلاجئين في تايلند . واجتاز عدد غير معروف الحدود واستوطن ببساطة مع أقارب أو فئات إثنية مماثلة . وتُطلق دوريات الحدود النار على الهاربين وتقتل بعضهم عند محاولتهم اجتياز نهر الميكونغ . واعتقلت السلطات الحكومية العديد من الاشخاص الذين حاولوا مغادرة البلد بطريقة غير مشروعة .

واتفقت لاو وتايلند ، على أن تسترجع كل منهما ، على أساس دراسة كل حالة على انفراد ، مواطنيها الذين اجتازوا الحدود بشكل غير مشروع الى البلد الآخر ويرغبون الآن في العودة الى الوطن . ومنذ أيار/مايو ١٩٨٠ ، عندما تم التوصل الى اتفاق مع تايلند ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على برنامج إعادة التوطين الطوعي ، عاد ٦٧٥ ٤ شخصا طواعية الى لاو تحت اشراف مكتب المفوض السامي . ويتلقى من تقبل عودتهم تلقينا سياسيا لعدة أيام ، ثم يُطلق سراحهم ليعودوا الى بيوتهم ، حيث يوضعون تحت مراقبة السلطات القروية . ويقدم مكتب المفوض السامي الضروريات الاساسية للعائدين ويرصد معاملتهم وظروف معيشتهم بعد ذلك . ويبدو أنه لا توجد أية مضايقة أو سوء معاملة رسمية لهؤلاء العائدين طوعا ، ولم يُمنع موظفو مكتب المفوض السامي من زيارتهم . وبالاضافة الى ذلك عاد عدد قد يصل الى ٠٠٠ ١٠ شخص الى الوطن من تلقاء أنفسهم دون أي تدخل رسمي .

ووافقت الحكومة أيضا من حيث المبدأ على أن تستعيد من تايلند المواطنين اللاويين الذين يقرر التايلنديون أنهم لا يستوفون معايير مركز اللاجئ . وضُبطت اجراءات عودة هؤلاء الاشخاص بين البلدين في أواخر عام ١٩٨٦ ، ومنذ ذلك الوقت أُعيد ١٦٤ شخصا . ويفيد المتابعون لشؤون اللاجئين عن كثب في فيانتيان أنه لا يوجد فرق ملحوظ في الطريقة التي تعامل بها الحكومة العائدين الذين تم انتقاؤهم والطريقة التي يُعامل بها العائدون طوعا .

الفرع ٣ - احترام الحقوق السياسية : حق المواطنين في تغيير حكومتهم

ليس للمواطنين حق تغيير حكومتهم . ويسيطر حزب لاو الشوري الشعبي على الحكومة سيطرة تامة وتُسيِّر الحزب نخبة صغيرة تحتل أيضا الكثير من المناصب الحكومية الرئيسية . ولا توجد حرية الاشتراك في السياسة خارج الحزب ولا يختار الشعب السياسات العامة . وتشمل الجمعية الوطنية الجديدة التي انتُخبت في آذار/مارس عددا من أعضاء الجمعية الذين لا ينتمون رسميا الى حزب لاو الشعبي الشوري رغم أن الحزب وافق على ترشيحهم . وتنافس حوالي ١٣١ مرشحا على شغل ما مجموعه ٧٩ مقعدا ، وكان عدد المرشحين في كل دائرة انتخابية يفوق عدد المقاعد . وجاءت هذه الانتخابات في أعقاب انتخابات مسؤولي الأقاليم والمقاطعات في عام ١٩٨٨ . ولم يسمح لأحزاب أخرى بتشكيل تنظيمات لها وكان التصويت الزاميا . وتمثل هذه الانتخابات ، وهي الأولى من نوعها منذ قيام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٧٥ ، جهدا من جانب حزب لاو الشوري الشعبي لاضفاء الشرعية على الحكومة وقد تمثل بعض التحرر السياسي . ومن المتوقع أن تنتهي الجمعية الوطنية الجديدة من وضع دستور في عام ١٩٩٠ قد يوافق عليه عندئذ في استفتاء . وسيستخدم هذا الدستور الجديد كإطار للقانون الجنائي والقوانين التي تنشئ سلطة قضائية وسيستخدم أيضا كأساس لقوانين اضافية .

الفرع ٤ - موقف الحكومة من التحقيق الدولي وغير الحكومي فيما يدعى من انتهاكات لحقوق الانسان

عادة لا تتعاون لاو مع المنظمات الدولية الخاصة المعنية بحقوق الانسان . بيد أنها تقوم من حين لآخر بالسماح لموظفين من المنظمات الخيرية الدولية بزيارات وتجري معهم اتصالات عن طريق الرسائل . ولا يسمح بوجود أية جماعات محلية لمراقبة حقوق الانسان .

الفرع ٥ - التمييز القائم على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي

إن قرابة نصف سكان لاو من أصل لاوي ؛ ويسمون أيضا "الاويُّو الاراضي المنخفضة ؛" و ٣٠ في المائة من القبائل التايلندية ؛ و ١٥ في المائة من أصل فوشيونغ (أو الخا) ؛ و ١٥ في المائة أخرى من فئات أخرى تسكن المرتفعات (همونغ ، وياو ، وفئات أخرى) . وتحاول الحكومة إدماج هذه الفئات عن طريق برامج طوعية والتغلب على العداوات التقليدية بين فئات المناطق المنخفضة وفئات الاقلية . وبالرغم من أن حزب لاو الشوري الشعبي والحكومة خاضعين لسيطرة لاويي المناطق المنخفضة ، فانه تبذل جهود لاشراك الاقليات في الصفوة السياسية والحكومية . فمثلا من بين ١٢١ من المرشحين للجمعية الوطنية هنالك ٤٣ مرشحا ينحدرون من فئات الاقلية .

وينقسم الـ "همونغ" الى فئات على أساس عشائري . وخلال سنوات التمرد ، كان الكثيرون منهم يناهضون الشيوعية بقوة ؛ بينما انحاز آخرون الى حركة باثت لاو الشيوعية والى الفييتناميين . وتقوم الحكومة بقمع جميع الفئات التي حاربت ضدها ، خاصة الفئات التي لا تزال تقاوم سلطتها بالقوة . وقد حاول الـ "همونغ" الدفاع عن بعض المناطق القبلية التابعة لهم بعد عام ١٩٧٥ ، ولا يزال بعضهم يدعم جماعات المقاومة المعادية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وتقوم قوات لاو المسلحة بعمليات ضد جماعات المقاومة .

وتريد الحكومة إعادة توطين بعض الاقليات الإثنية الآتية من مناطق جبلية في المنخفضات . وعقب إعادة التوطين ستكون هذه الفئات خاضعة لرقابة حكومية أوثق وستشتغل بالانتاج الزراعي الاستيطاني بدلا عن ممارسات الذبح والحرق الحالية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ذكر أن الحكومة تعتمد على برنامج طوعي يقوم على مغريات مادية وقد شرعت في تنفيذ عدة مشاريع كبيرة بالتعاون مع مانحين أجانب .

ومنذ عام ١٩٧٩ ، وهو الفترة التي شهدت تدهورا خطيرا في العلاقات بين الصين ولاو ، ظل السكان المحليون الذين هم من أصل صيني محل الشبهة والمراقبة من قِبل الحكومة . بيد أنه منذ إعادة العلاقات بين لاو وجمهورية الصين الشعبية الى مجراها الطبيعي في عام ١٩٨٨ ، خفت وطأة هذه الملاحقة . وقد رحل الجزء الاكبر من الطائفة الصينية في الفترة التي أعقبت عام ١٩٧٥ ، وذلك لاسباب اقتصادية في الاساس . ومن بقي منهم لا يزالون يحافظون على مدارس صينية تحظى بموافقة الحكومة في فينتيان وسافاناخيت وعلى جمعيات صينية في العديد من عواصم الاقاليم .

ومن ناحية تقليدية ، كانت المرأة في مجتمع لاو ولا تزال خانعة للرجل وكثيرا ما تُثنى عن الحصول على أي تعليم . واليوم يعتبر تحقيق الحقوق المتساوية للمرأة أحد أهداف الاتحاد النسائي في لاو النشط والذي تسيطر عليه الحكومة . وتدعي الحكومة أن نسبة الاناث اللائي ينتظمن في المدارس بين السكان تعتبر في الوقت الحاضر أعلى مما كانت عليه قبل عام ١٩٧٥ ، وأنه يجري تشجيع المرأة على الاضطلاع بدور أكبر في النشاط الاقتصادي ، والنشاط السياسي الذي تسيطر عليه الدولة .

ولا يوجد نمط معترف به على نطاق واسع محليا أو ثقافيا للعنف ضد المرأة . بيد أن لاويي المنخفضات والقبائل الجبلية معا ينظرون الى المرأة على أنها أقل شأنا من الرجل .

الفرع ٦ - حقوق العمال

أ - الحق في تكوين الجمعيات

تتولى الدولة توظيف الاغلبية الساحقة من العمال ، وتدفع لهم أجورا بائسة للغاية . ولا توجد قوانين للعمل . وتوجد نقابات ولكنها صغيرة ولا يحق لها الدخول في اضرابات . وتخضع جميع النقابات لسيطرة اتحاد نقابات لاو ، الذي يخضع بدوره لسيطرة حزب لاو الشعبي الثوري . وهذا الاتحاد هو عضو في اتحاد النقابات العالمي الذي يسيطر عليه الشيوعيون .

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي عضو في منظمة العمل الدولية ، ولكنها لم تقم بالتصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ٨٧ بشأن حرية تكوين الجمعيات ، و ٩٨ بشأن الحق في التنظيم والمساومة الجماعية ، أو على أية اتفاقيات أخرى لها صلة بحقوق العمال المشمولة في هذا التقرير . وأوردت منظمة العمل الدولية ، في تقريرها لعام ١٩٨٩ ، إشارة الى عدم رد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على طلباتها المتعلقة بتقديم معلومات عن الشكاوى قيد النظر .

ب - الحق في التنظيم والمساومة الجماعية

لا تؤدي الاتحادات دورا ملموسا من أجل ، مثلا ، تحسين المستوى المنخفض لمرتبات وأجور الموظفين العموميين ، وهم أكبر فئة في العمالة . وقد كُفلت بعض حقوق العمال بموجب قانون الاستثمار الأجنبي الذي نشر في عام ١٩٨٨ ، مثل الحق في تعريف مسؤوليات

الوظيفة ، وفي الحصول على أجر مقابل الوظيفة المعنية وليس لاي وظيفة غيرها ، وفي زيادة الأجر المدفوع مقابل العمل الاضافي ، وفي الاعتراف بالعمل الاضافي من جانب السلطات وكذلك المستثمر . ولا توجد مناطق لحوافز اقتصادية أو صناعات خاصة تختلف فيها معايير العمل عن المعايير المعمول بها في مجالات أخرى داخل البلد .

ج - حظر السخرة أو العمل الاجباري

في حين لا توجد قوانين منشورة تتعلق بالحماية من السخرة ، لا يوجد نمط عام للسخرة في لاو . فمن المتوقع أن يؤدي السجناء في معسكرات إعادة التربية ، أو في معسكرات السجون (الفئة الأولى لجرائم "أيديولوجية" ، والفئة الثانية لجرائم "اقتصادية" أو "اجتماعية") بعض الأعمال الشاقة . وبالاضافة الى ذلك ، ثمة ما يفيد أن بعض هؤلاء السجناء تحظر حركتهم ، حينما يطلق سراحهم ، على منطقة حول المعسكر (دائما في المناطق القاسية والجبلية) ومن المتوقع أن يقوموا هنالك بأداء أعمال في مؤسسات الدولة .

د - الحد العمري الأدنى لتشغيل الأطفال

لا يوجد حد عمري أدنى لتشغيل الأطفال . ومن ناحية عملية من الشائع أن يقوم الأطفال في هذا الاقتصاد الريفي بالمساعدة في عمل أسرهم .

هـ - الظروف المقبولة للعمل

لا تعتبر الظروف في مكان العمل استغلالية بشكل منظم ، ولكنها لا تؤدي في بعض الاحيان الى حماية العمال بشكل واف بالغرض من الأمراض أو الحوادث . إذ لا يوجد نظام محدد للقوانين أو الانظمة ذات الصلة بسلامة العمال . ولا تتجاوز ساعات العمل ٤٨ ساعة في الاسبوع ، إلا خلال فترات مشاريع تعبيد الطرق أو التشييد الملحة . وليس من الواضح ما اذا كان هذا العمل الملح إجباريا . ولا توجد تشريعات فيما يتعلق بالحد العمري الأدنى ؛ والأجور منخفضة ، لاسيما في قطاع الدولة وهي ، في الواقع ، لا تكفي لسد الرمق ما لم تستكمل بمصدر دخل آخر . ويحق لبعض العمال الاستمتاع بإجازات مدفوعة الأجر لمدة اسبوعين .

- - - - -